المملكة العربية السعودية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

وزارة التعليم - كلية الدعوة وأصول الدين

المذكرة الشاملة في مقرر (المدخل إلى دراسة الأنظمة)

رمز المقرر: (نظم ١٠١)

الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي

١٤٤٤هـ/٢٠٢٢ - ٢٠٢٣م

(كلية الدعوة وأصول الدين - المستوى الأول)

اسم الطالب:

الرقم الجامعي:

دكتور المقرر:

ملاحظة مهمة:

المذكرة أو التخليص لا تغني عن المرجع الأساسي للمقرر الجامعي

إعداد وتنسيق الطالب: عبد الرحمن بن إبراهيم صويلح

النظرية الأولى: نظرية القانون

الموضوع الأول: المدخل لدراسة الأنظمة

س١: بين مفهوم القانون.

- **في اللغة:** هو مجموع القواعد المنظمة لأمر ما.

- **في الاصطلاح:** هي مجموعة القواعد التنظيمية التي تصدر عن السلطة العامة في المجتمع.

س٢: ما أصل كلمة (قانون)؟

- **وأصلها:** معنى الاستقامة والجمع والإلزام.

س٣: متى يمكن استخدام كلمة (قانون)؟

- في العديد من العلوم النظرية والتطبيقية.

س٤: ما المقصود بـ(السلطة العامة)؟

- **ومقصودها:** الدولة ومؤسساتها وسلطاتها السياسية.

س٥: عدد نظريات القانون.

١- نظرية القانون؛ وهي نظرية عامة. ٢- نظرية الحق.

س٦: بين أهمية القانون.

١- الإنسان مجبول على الخصومة كنتيجة لطبيعته التي خلقه الله عليها وهي حبه للاجتماع والتداول، وكرهه للانعزال والبعد.
٢- أن الناس ليسوا على طبع ولا هدف واحد، فمنهم المصلح ومنهم المفسد، ولكن بيد المصلح يمسك على يد المفسد فتستقيم الحياة.
٣- القانون أو النظام هي أداة الدولة الحديثة في إقامة الحياة من خلال فرض مجموع من القواعد وإلزام الفرد والمجتمع على الالتزام بها.
٤- أن هذه القواعد قد تكون شمولية وربما كانت خاصة في تنظيم أمر ما.
٥- نجد أنظمة وقوانين عادية لا تتعارض مع الدستور أو الأنظمة الأساسية.
٦- السلطة التنفيذية لها وضع قواعد وقوانين لا تتعارض من الأنظمة الأساسية أو العادية.

س٧: عدد أهداف القانون.

١- تخفيف الروتين أو الرتابة التي قد تستغل من قبل بعض المفسدين وظهور صور وأنواع للفساد المالي والإداري.
٢- المساعدة في مساعي الحرب على الفساد والمفسدين.
٣- تحقيق رؤية الدولة الحديثة ووصفها بدولة قانون ومؤسسات.
٤- جذب الاستثمارات والمستثمرين بسبب تحقيق الاستقرار.
٥- تعزيز الولاء الفردي والمؤسسي.

س٨: بين مشروعية القانون.

١- الأنظمة والقوانين سواء كانت المكتوبة بأسلوب المواد القانونية أو الأنظمة والقوانين المستمدة من السوابق القضائية كلاهما لا يخرجان عن حالتان: إما مخالفة للشريعة أو غير مخالفة لها.
٢- أن القاعدة القانونية يمكن أن تسمى اصطلاحاً بالقوانين الوضعية بياناً لمصدر تنظيمها.
٣- التشريع مصدره المشرع وهو الله ﷻ، والتنظيم مصدره البشر.

س٩: ما علاقة السياسة الشرعية بسن الأنظمة والقوانين؟

- أن الأنظمة والقوانين التي يضعها البشر وتكون معتبرة شرعاً لا تكون معتبرة وشرعية إلا في حالة موافقتها النص الشرعي أو خروجها مخرج السياسة الشرعية.

س١٠: عرف السياسة.

- **في اللغة:** مأخوذة من: (ساس الأمر سياسة) أي: قام بما يصلحه.

- **في الاصطلاح:** له **<u>اتجاهان</u>**:

- **الاتجاه الأول:** أفعال الحكام المنوطة بالعدل والمصلحة في الأمور التي ليس فيها دليل جزئي خاص من قرآن أو سنة.
- **الاتجاه الثاني:** أنها القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح العامة وانتظام الأمور في الدولة.
  - **<u>ويعتمد الاتجاهان على</u>** المصالح المرسلة؛ **وهي:** المصلحة التي لم يقم دليل من الشارع الحكيم على اعتبارها، ولا على إلغائها.

س١١: عدد أقسام المصالح المرسلة.

- **القسم الأول:** المصلحة الضرورية؛ وهي: ما كانت المصلحة فيها محل ضرورة. وهي أعلى المصالح.
- **مثال عليه:** منع القيادة بسرعات لا تتناسب والمركبات المستخدمة وحالة الطرق، مما قد يتسبب تجاهل هذا التوجيه بفوات النفس أو العقل أو العرض أو النسل أو المال.
- **القسم الثاني:** المصلحة الحاجية؛ وهي: ما كانت المصلحة فيها في محل الحاجة لا محل الضرورة.
- **مثال عليه:** عدم اشتراط التواجد المحسوس في محل العقد، ويكتفي بالاتصال المرئي أو ما يقوم مقامه.

- **القسم الثالث:** المصلحة التحسينية؛ وهي: ما ليس ضرورياً ولا حاجياً.

- **مثال عليه:** لبس الزي الرسمي في المصالح الرسمية والحكومية.

س١٢: علل: المصلحة الضرورية هي ما كانت المصلحة فيها في محل الضرورة؟

- لأنه يترتب على تفويت المصلحة تفويت شيء من الضروريات أو كلها.

س١٣: عدد الضروريات الخمس الرئيسة التي تنحصر مصالح الناس الضرورية فيها.

١- حفظ الدين. ٢- حفظ النفس. ٣- حفظ العقل. ٤- حفظ النسب، أو العرض، أو النسل. ٥- حفظ المال.

س١٤: بين علاقة الأنظمة والقانون بالعلوم الأخرى.

- الأنظمة والقانون تتقاطع مع العلوم الأخرى في أكثر من مناسبة، فالقانون والقانوني يحتاجون إلى العلوم الأخرى ورأي الخبراء في تلك العلوم، وهذه العلاقة بين العلوم ليست ذات جانب واحد؛ فالعلوم الأخرى قد تحتاج إلى الأنظمة والقانون في تنظيم الشؤون ذات العلاقة.

س١٥: أعط أمثلة على علاقة الأنظمة والقانون بالعلوم الأخرى.

١. علم الاقتصاد يحتاج إلى قوة القانون من أجل فرض قواعد اقتصادية من شأنها حماية اقتصاد البلد.
٢. علم الاجتماع يحتاج إلى القانون في تنظيم ما يهدد السلم الاجتماعي.
٣. علم الإدارة يحتاج إلى القانون في حكم العلاقة الإدارية بين الحاكم والمحكوم وما يتعلق بذلك من سلطات إدارية.
٤. علم الهندسة يحتاج إلى القانون في فرض قواعد للبناء وتخطيط المدن على سبيل المثال.
٥. علم الطاقة يحتاج إلى القانون من أجل الحفاظ على مصادر الطاقة من التعامل السيء مع مخلفات الطاقة.

س١٦: عدد مجالات القانون.

١- على مستوى الوزارات والمؤسسات الحكومية، خريج الأنظمة والقانون يجد له موضع قدم يبدع فيه.
٢- لو كان التوجه لغير العمل الحكومي، فالشركات المتخصصة بالمحاماة وذات الصلة بالنظام القضائي موجودة وتبحث عمن يسد حاجتها من أبناء الوطن وخريجي الأنظمة والقانون.
٣- الشركات الخاصة والعاملة في غير المجال القضائي تحتاج في إدارتها القانونية إلى متخصصين في القانون والأنظمة.

الموضوع الثاني: التأصيل الشرعي للأنظمة

س١: ما المقصود بـ(القاعدة الشرعية)؟

- القاعدة المستندة في أحكامها وحدودها إلى نص شرعي من الكتاب أو السنة.

س٢: ماذا يدخل في القاعدة الشرعية؟

- القواعد الشرعية المستنبطة من أصول التشريع الإسلامي كالإجماع والقياس.

س٣: ما أبرز معالم الاختلاف بين القاعدة الشرعية والقاعدة النظامية؟

١- الشمولية. ٢- الغاية. ٢- الجزاء.

س٤: علل: القاعدة الشرعية شمولية؟

- لأنها تشمل:

١- كل زمان ومكان. ٢- الفرد والجماعة والدولة. ٣- الجانب الأخلاقي والتعبدي والسلوكي.

س٥: عرف بالقاعدة النظامية.

- هي وحدة من الوحدات التي يبنى منها النظام، وتشارك النظام أو القانون في خصائصه كونها جزء منه.

س٦: علل: رغم كون بعض القواعد النظامية وضعية إلا أنها لا يجعلها في درجة واحدة مع بقية القواعد النظامية؟

- لأن بعض القواعد النظامية تكون مستمدة في أساس وضعها على قواعد شرعية معتبرة كالمصالح المرسلة والعرف وبعض الاتجاهات الفقهية في مسألة ما.

س٧: عدد خصائص وعناصر القاعدة النظامية.

١- ضبط السلوك المجتمعي. ٢- العموم والتجرد في الخطاب. ٣- الاقتران بعنصر الجزاء.

س٨: إلى ما تهدف القاعدة النظامية؟

١- تنظيم سلوك الفرد كجزء من المجتمع. ٢- ضبط علاقة الفرد بغيره في ذات المجتمع.

س٩: ما معنى (القاعدة النظامية والقانونية عامة ومجردة)؟

- أن القاعدة النظامية والقانونية لا تسمي شخصاً بعينه أو حادثاً بعينها أو موضوعاً بعينه؛ بل تنطبق على كل شخص أو واقعة توفرت فيه أو فيها صفات أو شروط معينة ومحددة في ذات النظام.

الموضوع الثالث: أقسام الأنظمة

س١: عدد معايير أقسام الأنظمة.

١- على أساس طبيعة القاعدة النظامية والقانونية. ٢- على أساس قوة القاعدة النظامية والقانونية.

٣- على أساس الرابطة بين قواعد النظام والقانون.

س٢: عدد أقسام الأنظمة على أساس ما يلي:

- **على أساس طبيعة القاعدة النظامية والقانونية:**

١- قواعد موضوعية. ٢- قواعد شكلية إجرائية.

- **على أساس قوة القاعدة النظامية والقانونية:**

١- القاعدة الآمرة والناهية. ٢- القاعدة المفسرة والمكملة.

- **على أساس الرابطة بين قواعد النظام والقانون:**

١- قانون عام؛ وهو الذي ينظم العلاقة إذا كانت الدولة بصفتها السيادية طرف فيها.

٢- قانون خاص؛ وهو الذي ينظم العلاقة إذا كانت بين الأفراد أو حتى كانت الدولة طرف فيها ولكن ليس بصفتها السيادية.

س٣: ما الفائدة من معرفة طبيعة القاعدة القانونية أو النظامية؟

- التفريق بين القاعدة القانونية الموضوعية وعلو درجتها على القاعدة القانونية الشكلية أو الإجرائية.

س٤: علل: عند التعارض تقدم القاعدة الموضوعية على القاعدة الشكلية الإجرائية؟

- لأن الأخيرة وضعت بهدف تنفيذ وتطبيق القاعدة الموضوعية.

س٥: ما السبب في كون بعض القواعد مكملة والبعض الآخر آمرة؟

- تعلقها بالنظام العام من عدمه، فكلما كانت القاعدة متعلقة بالنظام العام للمجتمع كان ذلك أدعى أن تكون القاعدة آمرة لا مكملة.

س٦: ما المحك الحقيقي في تقسيم الأنظمة على أساس قوة القاعدة النظامية والقانونية؟

- التمييز بين نوعي القاعدة.

س٧: يحتاج الفقيه القانوني أن يستخدم معيارين لقياس القاعدة بالنظام العام من عدمه، عددها.

١- صياغة القاعدة النظامية والقانونية. ٢- النظر في موضوع القاعدة ومضمونها.

س٨: بين أمثلة على قاعدتي: الآمرة والناهية، والمفسرة والمكملة.

- **مثال على القاعدة الآمرة والناهية:** (المادة الثالثة عشرة: لا يجوز رد الدين بزيادة على ما استقر في الذمة).
- **مثال على القاعدة المفسرة والمكملة:** (المادة ٧٧: التاريخ الهجري هو المعتبر في تفسير عقود العمل ما لم يتفق على خلاف ذلك).

س٩: ما الفائدة من معرفة القاعدة الآمرة والناهية والقاعدة المكملة والمفسرة؟

- الاستدلال على المواطن التي يُشرع فيها الاتفاق على مخالفة القاعدة القانونية والنص النظامي.

س١٠: ماذا يساعد التفريق بين القانون العام والخاص؟

١- معرفة نوع علاقة الدولة وهل تصرفها كان بصفتها السيادة أم غير سيادية.
٢- تطبيق قواعد قانونية عامة تخص القانون العام وأخرى للقانون الخاص.

الموضوع الرابع: القانون العام

س١: عدد فروع القانون العام.

١- القانون الدستوري. ٢- القانون الإداري. ٣- القانون المالي. ٤- القانون الجنائي. ٥- القانون الدولي العام.

س٢: ما الجامع المشترك بين فروع القانون العام؟

- أن الدولة تدخل كطرف ذا سلطة وسيادة في أي علاقة متعلقة بهذه الفروع.

س٣: عدد وظائف فروع القانون العام.

- **وظيف القانون الدستوري:** ينظم شكل الدولة ونظام الحكم فيها والسلطات العامة.
- **وظيفة القانون الإداري:** ينظم سلطة وصلاحيات وتكوين واختصاصات السلطة التنفيذية.
- **وظيفة القانون المالي:** ينظم القواعد المالية للدولة من حيث الإيرادات والمصروفات والمخزون الاحتياطي والرقابة على هذا المال وطرق صرفه والتصرف فيه.
- **وظيفة القانون الجنائي:** يتعلق بالجريم وأركانها ودرجتها وأنواعها وعقوباتها، وتنقسم إلى **قسمين**:

١- **قواعد إجرائية وشكلية (القانون الجنائي الخاص):** تنظم القواعد الواجب اتباعها منذ لحظة وقوع الجريمة وما يلي ذلك من جمع أدلة وقبض وتفتيش وتحقيق وانتهاء بإيقاع العقوبة على الجاني.

٢- **قواعد موضوعية (القانون الجنائي العام):** تركز على الجريمة كعلم، وتناقش الأركان والأنواع والدرجات وتدرس كل جريمة على حدة وتصنيفها والعقوبة المقررة لها.

- **وظيفة القانون الدولي العام:** ينظم علاقة الدول بعضها ببعض كدول ذات سيادة وليس بصفتها طرف في عقد.

س٤: عدد الأنظمة الأساسية الموجودة في القانون الدستوري للمملكة العربية السعودية.

١- النظام الأساسي للحكم. ٢- نظام مجلس الوزراء. ٣- نظام مجلس الشورى. ٤- نظام هيئة البيعة ونظام المناطق.

س٥: عدد أبرز تطبيقات القانون المالي في الأنظمة السعودية.

١- نظام إيرادات الدولة. ٢- نظام البنك المركزي السعودي. ٣- نظام النقد العربي السعودي.

س٦: علل: نظام القانون الدولي العام متغير بشكل كبير؟

- لأنه يعتمد في مصادره على العرف الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبعض أنظمة الهيئات الدولية وبعض القوانين الإقليمية للدول ذات العلاقة.

الموضوع الخامس: القانون الخاص

س١: عدد فروع القانون الخاص.

١- القانون المدني. ٢- قانون الأحوال الشخصية. ٣- قانون العمل. ٤- القانون التجاري. ٥- قانون المرافعات.

٦- القانون الدولي الخاص.

س٢: ما الجامع المشترك بين فروع القانون الخاص؟

- أن الدولة تدخل كطرف في هذه العلاقات ولكن بغير صفتها السيادية.

س٣: عدد وظائف فروع القانون الخاص.

- **وظيفة القانون المدني:** هو المنظم لعلاقات الأفراد، ويعتبر هو أصل وأب النظام والقانون الخاص.
- **وظيفة قانون الأحوال الشخصية:** ينظم الحالة الشخصية للأفراد وأهليتهم وما يلحق بهم من ولادة ووفاة وجنسية.
- **وظيفة قانون العمل:** ينظم علاقة العمل الفردية أو الجماعية بين أرباب العمل والعاملين تحت أمرتهم بناءً على علاقة الرابطة التبعية.
- **وظيفة القانون التجاري:** ينظم العلاقة بين التجار وما يتعلق بالعمل التجاري من أحكام.
- **وظيفة القانون الدولي الخاص:** ينظم العلاقة بين الدول بمعزل عن صفتها السيادية، وينظم العلاقات ذات العنصر الأجنبي.

س٤: عدد أقسام القانون المدني.

١- مواد تتعلق بالعاملات الشخصية. ٢- مواد تتعلق بالمعاملات المالية.

س٥: عدد عناصر قانون الأحوال الشخصية.

١- الأهلية. ٢- الولايات. ٣- علاقات الأحوال الشخصية.

س٦: ماذا يقصد بأهلية الفرد؟

- **يُقصد به:**

١- **أهلية الوجوب:** وهي أحقية الفرد في اكتسابه الحقوق؛ كحقوق الحياة، والتعليم، والصحة، ونحوها.

٢- **أهلية الأداة:** وهي أحقية الفرد على تحمله واجبات والتزامات، وبالتالي ابرام العقود والالتزامات من بيع، وشراء، وزواج، ونحوه.

س٧: ماذا يقصد بالولايات؟

- **يقصد بها:** ولاية الأب على أبناءه، والفرد على ماله، والراعي على من تحته من القصر.

س٨: عدد أبرزتطبيقات قانون العمل في الأنظمة السعودية؟

١- نظام العمل. ٢- نظام التأمينات الاجتماعية.

س٩: ما الهدف من قانون المر افعات؟

- بيان الإجراءات والوسائل الشكلية لاستيفاء الحقوق التي كفلتها القواعد الموضوعية في الأنظمة الأخرى.

س١٠: عدد أقسام قانون المر افعات.

- **القسم الأول:** مجموعة القواعد المنظمة للسلطة القضائية وشبه القضائية.

- **ويشمل:** أنوع المحاكم، وتشكيلها، وتعين قضاتها، وأحكامهم، وشؤونهم، واختصاصاتهم المكانية والزمانية.

- **القسم الثاني:** إجراءات التقاضي والترافع أمام المحاكم من مرحلة رفع الدعوى وحتى الحكم فيها.

- **ويشمل:** الاعتراض على الأحكام، واكتساب الأحكام للقطعية.

س١١: عدد أقسام القانون الدولي الخاص.

- **القسم الأول:** قواعد الإسناد؛ وهي موضوع الجنسية والمركز القانوني لغير المواطن.
- **القسم الثاني:** تنازع القوانين؛ وهي المحكمة المختصة بنظر القضية، والقانون الواجب التطبيق، وتنفيذ الأحكام الأجنبية.

الموضوع السادس: مصادر الأنظمة في المملكة العربية السعودية

س١: عدد مصادر الأنظمة والقانون.

١- **المصدر الديني:** هي القاعدة الدينية التي استند عليها في ايجاب أو منع أو تصرف أو ممارسة.
٢- **المصدر الموضوعي:** هو الموضوع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الإنساني الدافع للمشرع أو المنظم أو السلطة السياسية لوضع نظام يحل مشكلة أو ينظم أسلوباً.
٣- **المصدر التاريخي:** هو تأثير الشرائع السابقة على الوضع التشريعي في الدولة كما هو الحال في بعض الدول الحديثة القائمة على أنقاض دول أقدم.
٤- **المصدر التفسيري:** هو تفسير السلطة أو القضاء أو الفقه للمقصود من نص قانوني أو قاعدة قانونية.
٥- **المصدر الرسمي:** هو الشكل الإلزامي للقاعدة القانونية.

س٢: عدد المصادر الأساسية الرسمية للقاعدة النظامية والقانونية في المملكة العربية السعودية.

١- الشريعة الإسلامية. ٢- التشريعات والأنظمة الوضعية.

س٣: ماذا نص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية؟

- أن الكتاب والسنة مصدر للتشريع.

س٤: عرف الشريعة.

- **في اللغة:** تأتي بمعنى الطريق المستقيم ومورد للماء الغير منقطع.

- **في الاصطلاح:** هو ما أنزله الله على نبيه ﷺ وما قاله عليه السلام من أحكام وأوامر ونواهي.

س٥: عدد مصادر الشريعة.

- **المصادر الأساسية:** ١- القرآن الكريم. ٢- السنة النبوية.
- **المصادر الفرعية:** وهي مختلف ومتفق عليها:

- **المتفق عليها:** ١- الإجماع. ٢- القياس.

- **المختلف عليها:** ١- الاستحسان. ٢- شرع ما قبلنا. ٣- المصالح المرسلة. ٤- سد الذرائع. ٥- العرف المستقر. ٦- قول الصحابي. ٧- البراءة الأصلية.

س٦: عرف بالمصادر الشرعية الآتية:

- **القرآن الكريم:** هو كلام الله ﷻ المنزل على نبيه ﷺ.

- **السنة النبوية:** هو كل ما ورد عن النبي ﷺ بطريق التواتر أو الآحاد من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية.
- **الإجماع:** هو اتفاق مجتهدي هذه الأمة بعد النبي ﷺ على حكم شرعي.
- **القياس:** هو حمل فرع على أصل لعلة مشتركة بينهما.

س٧: عدد أنواع الإجماع.

١- الإجماع الظني. ٢- الإجماع القطعي. ٣- الإجماع السكوتي. ٤- الإجماع الصريح.

س٨: عدد أبرز ما يميز مصدر التشريعات والأنظمة الوضعية عن القاعدة النظامية.

١- أن التشريع قادر على تنظيم النوازل والأحداث المستجدة والحديثة.
٢- أن التشريع يحقق الوحدة القانونية للدولة.
٣- أن التشريع نصوص مكتوبة تسهل العودة لها والاطلاع عليها وفهم المراد منها.

س٩: عدد المصادر غير الرسمية للقاعدة النظامية والقانونية في المملكة العربية السعودية.

١- القضاء (السوابق القضائية). ٢- الفقه الشرعي والقانوني. ٣- العادة والعرف.

س١٠: عدد مبادئ القضاء في المملكة العربية السعودية.

١- استقلال القضاء. ٢- التقاضي على درجتين. ٣- علنية الجلسات. ٤- مجانية التقاضي. ٥- المساواة بين الخصوم.

س١١: علل: الأصل في الجلسات العلنية؟

- لضمان حيادية القاضي مالم يقع استثناء.

س١٢: علل: الأصل في التقاضي المجانية؟

- لأن الهدف من القضاء هو رد الحقوق لأصحابها، والحق لا يجوز دفع العوض عنه.

س١٣: على ما يعمل الفقه الشرعي والقانوني؟

- على تقنين وتفسير وتكييف التشريعات والأنظمة والوقائع..

س١٤: ما الفرق بين الفقه الشرعي والفقه القانوني؟

الفقه الشرعي	الفقه القانوني
أنه العلم الذي يعنى فهم أحكام الشريعة، واستنباط الأحكام من أدلة الكتاب والسنة.	أنه العلم بالمبادئ القانونية، وتطبيقها، واستثناءاتها وما مكن أن يبنى على تلك المبادئ من معارف قانونية.

س١٥: ما الفرق بين العادة والعرف؟

- أن العادة أعم من العرف؛ فالعادة تشمل عادة الاثنين والثلاثة والجماعة كثر عددهم أو قل.

س١٦: عرف العادة.

- هو كل قول أو فعل أو ترك لا يخالف الشريعة وتعارف عليها عدد كبير من الناس ممن تجمعهم رابطة اجتماعية أو عرقية أو مكانية أو نحوها.

س١٧: عدد أقسام العرف المعتبرة عند علماء الشريعة.

١- باعتبار صحته. ٢- باعتبار فساده. ٣- باعتبار النظر إلى موضوعه. ٤- باعتبار النظر إلى شكله.

س١٨: بين ما يهم معرفته عن العرف.

- أن العرف متغير بتغير الطباع والمجتمعات والأماكن والأزمة، وبالتالي فإنه قابل للتغير.

الموضوع السابع: صياغة الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية

س١: عدد درجات الأنظمة السعودية.

١- القوانين الأساسية (الدستور). ٢- القوانين العامة. ٣- القوانين الفرعية.

س٢: عدد مراتب الأنظمة السعودية.

١- **الأنظمة الأساسية:** هي النظام الأساسي للحكم، ويتكون من: نظام مجلس الوزراء، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق، ونظام هيئة البيعة.
٢- **الأنظمة العامة:** هي جميع الأنظمة الصادرة بأي أداة من أدوات إصدار الأنظمة غير الأمر الملكي.
٣- **الأنظمة الفرعية:** هي اللوائح التنظيمية والتنفيذية والتفسيرية.
٤- **الضوابط والقواعد:** هي التنظيم الفرعي الخاص.

س٣: عدد أقسام أدوات صياغة الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية.

١- **القسم اللفظي:** هي العبارات المستخدمة في سن الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية.
٢- **القسم المادي:** هي الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بصياغة الأنظمة واللوائح.

س٤: عدد الأدوات الرسمية المستخدمة في إصداروصياغة الأنظمة السعودية.

١- **الأمر الملكي:** هو وثيقة رسمية تعبر عن إرادة الملك أصالة وبشكل مباشر بصفته ملكاً وليس رئيساً لمجلس الوزراء.
٢- **المرسوم الملكي:** هو وثيقة تعبر عن إرادة الملك أصالة بالموافقة على نظام سبق عرضه على مجلس الشورى والوزراء.
٣- **الأمر السامي:** المعبر عن إرادة الملك بصفته رئيس مجلس الوزراء أو من ينوبه في رئاسة المجلس.
٤- **قرار مجلس الوزراء:** يعبر عن إرادة مجلس الوزراء بصفته الاعتبارية.

س٥: عدد مراحل سن الأنظمة:

١- مرحلة الصياغة. ٢- مرحلة التنفيذ.

س٦: عدد طُرق سن الدستور.

١- تقديمه من قبل الحاكم المتغلب المسلم له بالسلطة. ٢- اتفاق شعبي اجتماعي. ٣- نتيجة اقتراح لجنة أو برلمان منتخب.

٤- الاستفتاء الشعبي المباشر وغير المباشر. ٥- العرف والعادات والتقاليد المتوارثة.

س٧: بين طريقة سن الأنظمة العادية في المملكة العربية السعودية.

- يتم سنها عن طريق اقتراحها والعمل على صياغتها في التصويت عليها في مجلس الشورى أو الوزراء.

س٨: بين طريقة سن الأنظمة في مرحلة التنفيذ.

- يتم سنها بالتصديق عليها باستخدام إحدى أدوات التصديق عليها من أمر ملكي، ومرسوم ملكي، وأمر سامي، أو قرار مجلس الوزراء، وبعد التصديق يتم النشر في أي وسيلة تجعلها الدولة وسيلة النشر الرسمية والرافعة للجهالة.

س٩: عدد مراحل إلغاء الأنظمة.

١- **الإلغاء الكلي:** ويكون للنظام المراد إلغاؤه. ٢- **الإلغاء الجزئي:** ويكون لمواد محددة من النظام.

س١٠: ماذا يلزم في الإلغاء الكلي أو الجزئي والإلغاء الضمني أو الصريح؟

١- أن يكون صادر من نفس السلطة التي وضعت النظام ابتداءً. ٢- أو يكون من سلطة أعلى منها.

س١١: بين كيفية الإلغاء في مراحل إلغاء الأنظمة.

١- إما أن يكون صريحاً بأن تصرح السلطة الملغية للنظام بإلغاء النظام أو بطلانه.
٢- أو يكون الإلغاء ضمنياً في حال التعارض.

س١٢: كيف يكون حال التعارض في الإلغاء الضمني؟

١- إما أن يكون النظام الجديد يحمل إعادة تنظيم لذات الموضوع في النظام القديم.
٢- أو أن النظام الجديد لا يمكن تطبيقه لتعارضه مع النظام القديم فيلغى النظام القديم ضمناً.

الموضوع الثامن: تفسير الأنظمة في المملكة العربية السعودية

س١: عدد أنواع تفسير الأنظمة.

١- التفسير النظامي للنظام. ٢- التفسير القضائي للنظام. ٣- التفسير الفقهي.

س٢: كيف يكون طريقة التفسير النظامي للنظام؟

- يكون عن طريق السلطة التنفيذية التي وضعت النظام المراد تفسيره.

س٣: علل: التفسير النظامي للنظام هو أقوى أنواع التفاسير وقاطع لأي خلاف؟

- لأن النص المراد تفسيره، والتفسير صدرا من سلطة واحدة.

س٤: عرف بالتفسير القضائي للنظام.

- هو تفسير غير ملزم لغير أطراف الدعوى كون السوابق القضائية غير ملزمة في النظام العدلي السعودية.

س٥: ماذا يُشترط في التفسير القضائي للنظام؟

- أن يكون لنظر القاضي محل معتبر كأن يكون النص قابل للتفسير ابتداءً، ثم يحتمل التفسير الذي ذهب إليه القاضي.

س٦: ما المقصود بالتفسير الفقهي؟

- هو تفسير فقهاء القانون للمراد بالنص النظامي.

س٧: عدد طُرق تفسير الأنظمة.

١- النظر في النص النظامي. ٢- النظر في الهدف والغاية.

س٨: كيف يكون النظر في النص النظامي؟

١- إما أن تكون مباشرة؛ وذلك بالنظر في النص المراد تفسيره مباشرة.

٢- وإما أن تكون غير مباشرة؛ وذلك بالنظر إلى صياغة النصوص النظامية الأخرى والمقاربة بينها وبين النص المراد تفسيره.

س٩: يمكن الوصول للغاية من النظام والنص النظام المراد تنظيمه بأربعة مواطن، عددها.

١- النظر في لوازم النص النظامي. ٢- النظر في موضوع النظام. ٣- النظر في الأعمال مشروع النظام.

٤- النظر في التاريخ التنظيمي.

النظرية الثانية: نظرية الحق

الموضوع الأول: نظرية الحق مقارناً بالفقه الإسلامي

س١: عرف بالحق.

- عند تعريف الحق، تختلف المدارس القانونية في ذلك وفقاً للنظريات المتعلقة بماهية الحق وبواعثه، فمن هذه النظريات **ما يلي**:

١- **نظرية الإرادة الشخصية:** هي الإرادة المهيمنة في حدود القانون.
٢- **نظرية الاتجاه الموضوعي:** هي مصلحة معتبرة يحميها النظام.
٣- **نظرية المشروعية:** هو مسلك مشروع يهدف لتحقيق مصلحة.
٤- **النظريات المختلفة:** هي مجموع من النظريات التي حاولت تلافي الانتقادات الموجه إلى النظريات السابقة.

- ولعل التعريف الجامع المانع والمتجنب لسلبيات النظريات السابقة **هو**: (سلطان يكفله النظام لشخصية حقيقية اعتبارية يمارس بمقتضاه سلطة تهدف لتحقيق مصلحة معتبرة نظاماً).
- ويتكون التعريف الأخير من عناصر جوهرية؛ **وهي**:

١- مضمون الحق. ٢- صاحب الحق. ٣- الغاية من إقرار الحق.

س٢: عدد أنواع الحق باعتبار علاقة الحقوق بالدولة والنظام.

١- الحقوق السياسية. ٢- الحقوق المدنية.

س٣: عدد أنواع الحق باعتبار ماهية الحقوق ونوعها.

١- الحقوق المالية. ٢- الحقوق غير المالية. ٣- الحقوق المختلطة.

س٤: ما المقصود بالحقوق السياسية؟

- هي مجموعة من الحقوق المصنفة على أنها حقوق أعلنها وكفلها النظام الأساسي للبلد فيما يتعلق بحقوق المواطنة والانتخاب وتولي الوظائف العامة والعمل والتعليم والصحة المجانيين.

س٥: عدد الحقوق السياسية المكفولة في النظام السعودي.

- كفل النظام السعودي عدداً من الحقوق السياسية بقوة النظام دون غيره من ضيوف البلد غير السعوديين، ومن ضمنها: حق المواطنة وما يلحق به من حقوق قد يعتبر بعضها حقوقاً شخصية.

س٦: ما المقصود بالحقوق المدنية؟

- هي جميع الحقوق المكفولة للفرد بسبب انتماءه للمجتمع في دولة مدنية في معزل عن الحقوق السياسية.

س٧: عدد أقسام الحقوق المدنية.

١- الحقوق اللصيقة بالشخصية. ٢- الحقوق الخاصة.

س٨: ما المقصود بالحقوق اللصيقة بالشخصية؟

- هي الحقوق المتعلقة بشخص الإنسان بغض النظر عن مكانته الاجتماعية والسياسية.

س٩: عدد خصائص الحقوق اللصيقة بالشخصية.

١- هذه الحقوق مكفولة للجميع بلا استثناء.
٢- هذه الحقوق لصيقة بالشخصية.
٣- هذه الحقوق اللصيقة بالشخصية لا تقيم بالمال.
٤- هذه الحقوق اللصيقة بالشخصية لا يمكن الاتفاق على ابطالها والغائها.

س١٠: عدد أقسام الحقوق اللصيقة بالشخصية.

١- **الحقوق المادية**؛ وهي متعلقة بحسده وأعضائه. ٢- **الحقوق المعنوية**: وهي متعلقة بسمعته وشرفه.

س١١: ما الذي يلزم في الحقوق المادية؟

١- حقه في الحياة. ٢- أمن وسلامة الجسد من الضرر المادي كالقتل والضرب والجرح والإيلام.

س١٢: ما الذي يُبنى عليه في الحقوق المادية؟

١- لا يجوز المساس بجسد الإنسان بأي شكل كان إلا برضاه أو رضى من له إعطاء الإذن، إلا في الحالات التي تستدعي التدخل الاضطراري كالغرق أو إنقاذ حياة إنسان أو غيره.
٢- لا يجوز إجبار الإنسان على أن يمنح شيء من جسده لأي أمر ما لم يتم بموافقته أو بمسوغ نظامي وقانوني.
٣- عدم جواز إجبار المريض على العلاج سواء بعقاقير أو مشروبات أو تطعيمات أو إزالة شيء من جسده دون موافقته.

س١٣: عدد أقسام الحقوق المعنوية.

١- حقه في حماية الهوية من: لقب، أو إسم، أو صورة. ٢- حقه في حماية سمعته وكرامته وشرفه.

٣- الحق بالخصوصية. ٤- الحق في رد الاعتبار وطي السجل. ٥- الحق في الحرية الشخصية.

س١٤: ما المقصود بالهوية؟

- هو كل ما يميز الإنسان كفرد في المجتمع عن غيره من الأفراد.

س١٥: عدد أقسام الحقوق الخاصة.

١- الحقوق الأسرية. ٢- الحقوق المالية. ٣- الحقوق المعنوية

س١٦: ما المقصود بالحقوق الأسرية؟

- هي حقوق قام الشريعة الإسلامية بتنظيم قواعده ومبادئه وأساسياته.

س١٧: ما المنشئ للحقوق الأسرية؟

- عقود المكارمة كالزواج وعلاقة النسب.

س١٨: عدد خصائص الحقوق الأسرية.

١- هذه الحقوق غير مالية. ٢- هذه حقوق يقابلها واجبات. ٣- هي حقوق لا تسقط بالتقادم.

س١٩: ما المقصود بالحقوق المالية؟

- هي حقوق يمكن تقويمها والتعويض عنها بالمال.

س٢٠: ما الهدف من الحقوق المالية؟

- تحقيق فطرة التملك وحيازة المال بعكس الحقوق السياسية واللصيقة بالشخصية والأسرية.

س٢١: عدد أقسام الحقوق المالية.

١. **الحقوق الشخصية:** هي الرابطة النظامية بين شخصين حقيقين والتي يكون بموجبها لأحدهما دين في ذمة الآخر يتم استيفاءه عن طريق الالتزام بعمل أو الامتناع عن عمل أو تبادل شيء.
٢. **الحقوق العينية:** هي حقوق بسببها تكون لصاحبها سلطة التصرف بشكل معين على مال معين منقول أو غير منقول.

س٢٢: ما الفرق بين الحقوق العينية والشخصية؟

الحقوق العينية	الحقوق الشخصية
تكون الأطراف فيها مالك العين وكل شخص آخر.	تكون بين طرفين معلومين: دائن، ومدين.

س٢٣: عدد أقسام الحقوق العينية، وحقوق كلاً منهما.

١) الحقوق العينية الأصلية:

١- حق الملكية. ٢- حق الانتفاع. ٣- حق الاستعمال. ٤- حق السكنى. ٥- حق الحكر. ٦- حق المساطحة. ٧- حق الارتفاق.

٢) الحقوق العينية التبعية:

١- حق الرهن الرسمي. ٢- حق الرهن الحيازي. ٣- حق الاختصاص. ٤- حق الامتياز.

س٢٤: ما المقصود بالحقوق المعنوية؟

- هي جزء من الحقوق المدينة الخاصة وتعرف بحقوق الملكية الفكرية والأدبية.

س٢٥: عدد أقسام الحقوق المعنوية.

١- **حقوق الملكية الصناعية والتجارية:** هي الحقوق المتعلقة بالاختراعات والابتكارات، والأسماء التجارية والعلامات، والأسرار التجارية والصناعية.
٢- **حقوق المؤلف:** هي الحقوق الممنوحة للمؤلف على مصنفه في العلوم والآداب والفنون.

س٢٦: عدد أركان حقوق المؤلف.

١- المؤلف. ٢- المصنفات أو المنشورات أو الأعمال الفنية.

س٢٧: للمؤلف نوعين من الحقوق، عددها.

١- **حق معنوي**؛ وذلك بنسبة المصنف له ولا يجوز حرمانه منه. ٢- **حق مادي**؛ ويتمثل بتعويض مادي عن عمله المصنف.

س٢٨: ما الذي يشمل في الحق المعنوي للمؤلف؟

- حقه في نسبة مصنفه له ونشره وتعديله وسحبه والدفاع عنه أمام القضاء. **وهذا الحق**:

١- لا يجوز التصرف فيه والحجر عليه كونه شبيه بالحقوق اللصيقة بالشخصية.
٢- لا يسقط الحق المعنوي بالتقادم أو عدم الاستعمال.
٣- مع أن الحق المعنوي شبيه بالحقوق اللصيقة إلا أنه يمكن أن ينتقل بالوراثة أو على الأقل جزء منه.

س٢٩: ما المقصود بالحق المالي للمؤلف؟

- حقه في الحصول على تعويض عن انتهاك حقه المعنوي أو مقابل عن الاستفادة أو استخدام مصنفه. **وهذا الحق**:

١- يمكن التنازل عنه بمقابل وبدون مقابل. ٢- ينتقل هذا الحق للوراثة. ٣- حق محدود بزمن معين.

س٣٠: للمصنف شروط يجب استيفاءها قبل منح الحماية القانونية، عددها.

١- أن يكون العمل مادياً وملموساً. ٢- أن يكون المؤلف مبتكراً. ٣- ألا يخالف النظام العام.

الموضوع الثاني: أركان الحق

س١: عدد أركان الحق.

١- أشخاص الحق. ٢- محل الحق. ٣- الحماية القانونية للحق.

س٢: ما المقصود بأشخاص الحق؟

- هم أصحاب الحق سواء كان صاحب الحق فرداً أو جماعة مشتركين في حق معين أو كونوا كياناً ذو التزامات معينة يعرف بالشخص الاعتباري أو المعنوي.

س٣: عدد أنواع أشخاص الحق.

١- **الشخص الطبيعي:** هو شخص الإنسان الحقيقي الذي ثبتت ولادتها حياً.
٢- **الشخص الاعتباري:** هو شخص معنوي مجازي قائم على وجود أشخاص حقيقين في مرحلة التأسيس ابتداءً، ومراحل العمل والتصرفات لاحقاً.

س٤: للشخص الطبيعي شروط لابد من توفرها لإثبات حقوقه، عددها.

١- ولادته وانفصاله عن أمه. ٢- ولادته حياً ولو للحظة قصيرة.

✓ اقرأ النص "وأما في حالة وفاته، ..." في مذكرة (المدخل إلى دراسة الأنظمة) ص ٤٣. (مهم)

س٥: عدد حقوق الشخص الطبيعي.

١- الاسم. ٢- الموطن. ٣- الحالة. ٤- الأهلية. ٥- الذمة المالية.

س٦: عدد شروط توفر الموطن للشخص الطبيعي.

١- إما أن يكون موطناً عاماً؛ وهو الذي يتخذه الشخص موطناً ومكاناً للعيش والاستقرار فيه وإن كثرت تنقلاته.
٢- وإما أن يكون موطناً خاصاً؛ وهو المحدد تبعاً لنوع خاص من الأنشطة والمطالبات.
٣- وإما أن يكون موطناً إلزامياً قانونياً؛ وهو الذي يفرضه النظام أو القانون كموطن على شخص ما كأن يكون موطن الطفل هو منزل والده أو وليه.

س٧: عدد حقوق الشخص الاعتباري.

١- الاسم. ٢- الموطن. ٣- الحالة. ٤- الأهلية. ٥- الذمة المالية.

س٨: عدد أنواع الشخص الاعتباري.

١- الصفة الاعتبارية العامة. ٢- الصفة الاعتبارية الخاصة.

س٩: متى تبدأ وتنتهي الشخصية الاعتبارية؟

- **تبدأ بـ:**
  ١- اعتراف عام؛ كأن تحقق شركة ما الشروط النظامية لإنشائها وبالتالي تأخذ اعترافاً عاماً.
  ٢- واعتراف خاص؛ وهو إذن خاص ممن له سلطة منحه.
- **تنتهي وفقاً لنوع الشخصية وأحكام إنشاءها؛ فيكون إنهائها:**
  ١- وفقاً لنظام تأسيسها أو إنشاءها.
  ٢- أو كنتيجة لقرار من له سلطة الإنهاء كالحكم القضائي.

س١٠: ما المقصود بمحل الشخص؟

- هو ما يثبت لصاحب الحق بقوة الشرع أو النظام من مال أو قيمة.

س١١: عدد أنواع محل الحق.

١- **محل الحق الشخصي (الأعمال):** وهو إما أن يكون سلبياً بالامتناع عن عمل، أو إيجابياً بفعل عمل.
٢- **محل الحق العيني (الأشياء):** وهي كل الأشياء المادية والمعنوية التي يصلح أن يكون محلاً للحقوق المالية إما عن طريق التصرف أو التعويض.

س١٢: عدد الشروط المتوفرة في محل الحق الشخصي.

١- **الإمكانية:** أي إمكانية القيام أو الامتناع عن العمل.
٢- **التعيين:** أي أن يكون العمل المقصود بالحق معيناً، وإن لم يكن معيناً فيمكن تعيينه.
٣- **المشروعية:** أي أن يكون العمل محل العقد مشروعاً شرعاً ونظاماً.

س١٣: عدد أقسام الحق العيني.

١- **الأشياء المادية:** هي المحسوسة والمدركة بالحس وذلك بسبب أن له كيان حسي ملموس.
٢- **الأشياء المعنوية:** هي التي لا تدرس بالمحسوسات ولكن تُعرف بالعقل والإدراك.
٣- **الأشياء القابلة للاستهلاك:** هي التي تستخدم مرة واحدة.
٤- **الأشياء غير القابلة للاستهلاك:** هي التي لا تُستخدم أبداً.
٥- **الأشياء المثلية:** هي التي يقوم بعضها مقام بعض لأنها متماثلة.
٦- **العقارات:** هي الأشياء الثابتة المستقرة في الأرض والتي لا يمكن نقلها بدون إتلاف لعينها.
٧- **المنقولات:** هو ما يمكن نقله من مكان لآخر من غير تلف عينه.

س١٤: بين الفرق بين المثلية والقيمية من حيث: (نقل الملكية، والتعويض، والمقاصة).

من حيث	المثلية	القيمية
نقل الملكية	لابد من فرزها عند نقل ملكيتها	تنتقل ملكيتها بمجرد إتمام التعاقد
التعويض	لو تلف الشيء منه لزم المدين بتعويض صاحبه بمثله	لو تلف الشيء منه لما لزمه تعويض صاحبه بمثله وللزمته قيمته فقط
المقاصة	لا تقع عليه	تقع عليه

س١٥: لا يُعتبر العقار عقاراً إلا إذا توفرت فيه شروط محددة، عددها.

١- أن يكون العقار بالتخصيص وضع ورصد لخدمة عقار طبيعي.
٢- أن يكون العقار الطبيعي وبالتخصيص مملوك لنفس الشخص.
٣- أن يكون المالك هو من خصص العقار بالتخصيص.

س١٦: عدد أنواع المنقولات.

١- **المنقول بطبيعته:** هو ما يمكن نقله من مكان لآخر من غير تلف عينه.
٢- **المنقول بحسب ماله:** هو العقار غير المنقول ولكن سيتحول إلى منقول في العهد القريب.

س١٧: علل: التفرقة بين العقار والمنقول من أهم أقسام المال؟

- لأن ذلك مناط كثير من الأحكام، منها:

١- بعض الحقوق مختصة بالعقار فقط كحق الشفعة والسكنى والارتفاق.
٢- الحيازة في العقار ليس دليلاً على الملكية، بينما الحيازة في المنقول دليل على الملكية ولو لم يقم دليل على خلاف ذلك.

س١٨: عدد العناصر الأساسية للدعوى.

١- **المدعي:** هو المطالِب بالحق. ٢- **المدعى عليه:** هو المطالَب بالحق.

٣- **محل الدعوى:** هو المدعى به ومحل المطالبة والمصلحة.

س١٩: بالرغم من أن النظام السعودي يعطي الحماية القانونية لصاحب الحق في المطالبة بحقه، إلا أنه فرض له حدوداً في مطالبته، وجماع هذه الحدود أن لا تكون المطالبة بالحف تعسفية، والتعسف في المطالبة بالحق تكون بأمور ثلاثة، عددها.

١- قصد الإضرار بالغير. ٢- عد تناسب مصلحة صاحب الحق مع الأضرار اللاحقة بالغير.

٣- أن تكون مطالبته بالحق وسيلة لاستعماله في أمر غير مشروع.

س٢٠: عدد أنواع الحماية القانونية.

١- **الحماية المدنية:** هي الحماية العامة للحقوق بقوة النظام.
٢- **الحماية الجزائية:** هي ما يفرضه النظام من عقوبات محددة جزاء ارتكاب خطأ في حق من تجب له الحماية الجزائية.
٣- **الحماية الإجرائية:** هي حماية يكفلها النظام وتطبق من خلال إجراءات ترفع الضرر، أو توقفه، أو تحد من استمراره حتى يتبين صاحب الحق.
٤- **الحماية الدولية:** هي التي تكفلها دولية إقليمية أو دولية بموجب اتفاقيات أو معاهدات أو وفقاً للقانون الدولي.

س٢١: عدد أركان الحماية المدنية.

١- **الخطأ:** هو كل فعل عده النظام اعتداءً أو انتهاكاً أو تجني أو مخالفة أو جنحة أو جريمة ونحو ذلك من الأفعال.
٢- **الضرر:** هو ما يصيب الشخص من نقص أو أثر سلبي على ماله أو سمعته أو بدنه أو عقله أو دينه.
٣- **السببية:** هو أن الضرر حصل بسبب فعل الخطأ ذاته وليس بسبب فعل خطأ من شخص آخر أو طرف آخر.

س٢٢: عدد أركان الحماية الجزائية.

١- **المادي:** هو ذات الفعل المجرم المشكل لجسم الجريمة وحدودها المحسوسة.
٢- **المعنوي:** هو العلم بتجريم الفعل والقصد بإيقاع الضرر وانعقاد العزم على ذلك.
٣- **السببية:** هو أن يكون الركن المادي مبني على الركن المعنوي، وأن الركن المعنوي سبب في الركن المادي.

الموضوع الثالث: مصادر الحق

س١: كيف ينشأ الحق؟

- ينشأ الحق بسبب **أمرين**:

١- إما بسبب وقائع مادية. ٢- أو بسبب تصرفات قانونية.

س٢: ما المقصود بالوقائع المادية؟

- هي الحديث التي يرتب عليه الشرع والنظام أو القانون أثراً.

س٣: عدد أنواع الوقائع المادية.

١- **الوقائع الطبيعية:** هي التي تحديث بدون تدخل الإنسان كالموت الطبيعية والكوارث الطبيعية.
٢- **الأعمال المادية:** هي ما يصدر من الإنسان بغض النظر عن نيته ويترتب على ما يصدر منه اثر قانوني.

س٤: ما المقصود بالتصرفات القانونية؟

- هي الأفعال المدفوعة بنية إحداث أثر قانوني من إنشاء أو إنهاء أو تعديل حق من الحقوق.

س٥: عدد أنواع التصرفات القانونية.

١- التصرفات الصادرة من طرف واحد. ٢- التصرفات الصادرة من طرفين.

س٦: عدد أنواع التصرف لحق من الحقوق.

١- التصرف المنشئ. ٢- التصرف الكاشف. ٣- التصرف المقرر. ٤- التصرف المنهي. ٥- التصرف المعدل.

الموضوع الرابع: إثبات الحق

س١: عرف بالإثبات:

- هو إقامة دليل على وجود الحق واستحقاقه وبيان مصدره.

س٢: عدد طُرق إثبات الحق.

١- الإقرار. ٢- الكتابة. ٣- شهادة الشهود. ٤- القرائن. ٥- اليمين.

س٣: عدد أهم الحقوق وطرق انقضائها.

١- **الحق العيني الأصلي: ينقضي بـ:** موجب إرادة صاحب الحق أو بنص نظامي.
٢- **الحق العيني التبعي: ينقضي بـ:** موجب انقضاء الأجل المتفق عليه، أو بالموت في بعض الأحيان، أو بالتخلي عن الحق، أو بهلاك العين المتصل بها الحق، أو بانتهاء الأجل المفروض نظاماً على استغلال بعض الحقوق.
٣- **الحق العيني التبعي: ينقضي بـ:** الوفاء، أو بما يعادل الوفاء، أو بما دون الفاء.
٤- **الحق المادي للمؤلف: ينقضي بـ:** وفاة المؤلف أو وفاة آخر المؤلفين.
٥- **الحق في العلامة التجارية: ينقضي بـ:** إلغاء تسجيل العلامة عند الأنظمة العدلية التي ترتب الحق على التسجيل، أو بإبطال أو إلغاء العلامة التجارية نظاماً.
٦- **الحق في براءة الاختراع وشهادة النموذج الصناعي: ينقضي بـ:** التنازل عن البراءة والشهادة، أو بطلانهما، أو الإخلال بالواجبات المنصوص عليها نظاماً، أو عدم الاستعمال والاستغلال لفترة يحددها النظام.